# دوافع ارتكاب الجرائم تأثرا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وكيفية الحد منها دراسة تحليلية

د.أيمن عبدالعال
كلية القانون والممارسة القضائية- جامعة فلسطين

د.أنور حمودة البنا
كلية التربية –جامعة الأقصى

**ملخص**

من الملاحظ في الآونة الأخيرة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير ومتنوع ،ولا خلاف على ماتحققه تلك الوسائل من فوائد للمجتمع في نواح عدة ،ولكن للأسف يُساء استخدامها في كثير من الأحيان بحيث يؤدي سوء الاستخدام إلى ارتكاب أعمال قد تشكل صورا عديدة للإجرام ، ويقوم المتهم المستخدم للوسيلة بالسلوك الإجرامي بهذا السلوك مدفوعا أو متأثرا بعوامل الإجرام بشل عام سواء كانت الداخلية أو الخارجية المحيطة به وفقا للتصنيف الثابت والمتعارف عليه لدى علماء الإجرام وأهل الاختصاص على النحو الذي سنفصله في هذه الدراسة، ومن هذا المنطلق ارتأى الباحثان تسليط الضوء عللا بعض الوسائل كالفيس بوك وتويتر كنموذج لتلك الوسائل وبيان مدى مساهمتهما في الدفع لارتكاب الجرائم المتنوعة ، وذلك بهدف الوصول إلى ما يحد من تلك الآثار .

Summary

Recently, social media are widely and widely distributed, and there is no disagreement about the benefits that society has achieved in many ways, but unfortunately it is often misused so that misuse leads to acts that may constitute many forms of criminality. The method of criminal conduct of this behavior is driven by or influenced by factors of criminality in general, whether internal or external, according to the fixed classification and accepted by criminologists and specialists as we will separate it in this study. Citing some means, such as Facebook and Twitter, as a model of those means and an indication of the extent to which they contributed to the payment of various crimes, with a view to reaching a limit to those effects.

**موضوع الدراسة : ارتكاب الجرائم تأثرا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.**

**أهمية الدراسة :**

تأتي أهمية الدراسة في أنها تتناول بالدراسة والتحليل العلمي والكمي والكيفي عوامل الاجرام بشكل عام وتطبيقها على الجرائم االمرتكبة تأثرا بالوسائل الالكترونية ومنها وسائل التواصل الاجتماعي ومن ذلك حالات من الاستقطاب السياسي ، والاصطفاف الأيديولوجي ، والتخندق الطائفي والديني والمذهبي والقبلي ، ونشر الأكاذيب والإشاعات والفتن والترويج للتطرف والعنصرية والارهاب ، وارتكاب الجرائم الالكترونية لدى الأفراد في المجتمع الفلسطيني ،وذلك من خلال البحث في عوامل الإجرام وهي إما أن تكون فردية أو خارجية وتمثل العوامل الفردية فيما يتصل بالتكوين العضوي والعقلي والنفسي للمجرم فهي عوامل لصيقة بشخصية الفرد وجزء من شخصيته، أما العوامل الخارجية فترجع إلى ظروف الوسط الذي يعيش فيه المجرم كالبيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

**هدف الدراسة**: تهدف الدراسة إلى التعرف على الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية التي تركتها وسائل التواصل الاجتماعي ، وكيفية تأثر الأفراد بتلك الوسائل ، وبيان الأثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن استخدام تلك الوسائل ،ودورها في ارتكاب الجرائم، ثم بيان كيفية الحد من الآثار السلبية.

**إشكالية الدراسة :**

**تتبلور اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :**

هل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي - الفيسبوك والتوتير – وإساءة استخدامها يؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات ومن ثم يدفع لارتكاب الجرائم ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة منها :

1- ماهي عوامل الإجرام الفردية؟
2- ماهي عوامل الإجرام الخارجية؟
3- ما مدى تأثير وتأثر عوامل الإجرام بنوعيها بوسائل التواصل الاجتماعي.

4- ماهي سبل الحد من أثر تلك الوسائل على الظواهر الإجرامية؟

**منهج الدراسة :**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ستعتمد دراستنا الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ، وسنتسخدمه من أجل بيان عوامل ارتكاب الجرائم بشكل عام وإسقاط ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي لبيان مدى تأثير تلك الوسائل على الدفع لارتكاب الجرائم تأثرا بعوامل الاجرام .

**تقسيم الدراسة :**

**سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين :**

**المبحث الأول:** عوامل الإجرام الفردية ومدى تأثرها بوسائل التواصل الاجتماعي .

**المبحث الثاني:** عوامل الإجرام الخارجية ومدى تأثرها بوسائل التواصل الاجتماعي.

## المبحث الأول

## عوامل الإجرام الفردية ومدى تأثرها بوسائل التواصل الاجتماعي

**تمهيد:**

يمكن رد العوامل الفردية للسلوك الإجرامي إلى التكوين العضوي والتكوين الغريزي (الذكاء ،الوراثة) والسن، والأمراض ،والسلالة، والجنس ،وإدمان الخمر والمخدرات.

وفيما يلي سنبين دور كل عامل من هذه العوامل ودوره في ارتكاب الجريمة وبيان مدى تأثره بوسائل التواصل الاجتماعي كل في مطلب مستقل على النحو الذي سيلي بيانه .

### المطلب الأول

### التكوين العضوي

اثبتت الدراسات التي قام بها بعض علماء الإجرام إلى وجود صلة قوية بين وظائف بعض الأعضاء الداخلية خاصة افرازات الغدد وبين السلوك الإجرامي بشكل عام وهو

ما يؤثر بدوره على الجهاز العصبي بما يمكن ان يكون له تأثير كبير على المزاج والطبع النفسي مما قد يؤدي إلى الانحراف الخلقي وقد يكون ذلك دافعا إلى ارتكاب الجرائم .[1]

ومن الثابت أن للجهاز العصبي وظيفة تحريك الأنشطة عامة ، بحيث يتم اللازم منها بتوقيت سليم ، وهو يهتم باستقبال المعلومات وفهمها والتنسيق بينها وارسال الأوامر إلى أجزاء الجسم المختلفة عن طريق رسائل كهربائية تفسر المعلومات المباشرة من العين إلى الدماغ إلى اليد في جزء من الثانية .وكما أشار إلى أن جهاز الغدد الصماء يختص باستقبال وأرسال رسائل كيميائية عن طريق الدم لتنظيم نشاط الخلايا في أجزاء الجسم المختلفة ، و أن كل من هذين الجهازين ( العصبي والغدي ) يقومان بمساعدة الجسم على الاحتفاظ بحالة الاتزان الحيوي التي تساعد قيام الجسم بوظائفه الحيوية المختلفة بطريقة ملائمة وبصفة مستمرة [2]. في حين ذهب آخر إلى أن الغدد الصماء تتبادل نشاطها ويتكامل ، وتؤثر وتتأثر مع بقية الأجهزة الجسمية المختلفة [3] ، وهذا ما أكده أنصار هذا الرأي في أن هذه الظواهر ليست منفصلة بعضها عن بعض ، بل هي تنتظم في منظومات يربط أجزاءها روابط متبادلة تجهل منها منظومة مترابطة ، بحيث يمكن أن يؤثر كل جزء منها في الأجزاء الأخرى ، ومثل هذا التأثير المتبادل يجعل كل هذه الظواهر تعمل معا حسب برنامج محدد ، بحيث يتزن عملها ويبقى دائما في حدود مقدرة[4].

وهذا ما حدا أيضا بأصحاب هذا الرأي للجزم بأن الغدد الصماء مرتبطة كيماويا بعضها ببعض ، فإذا أفرزت الغدة الدرقية هرمون الثيروكسين في الدم ، فإن ذلك يؤثر على نشاط وفعالية الجسم ، مما يجعل الفرد في أقل مستوى للنشاط ويفقده شكله القوي

[1] د.أحمد شوقي أبو خطوة – أصول علمي الإجرام والعقاب طبعة2001– القاهرة –ص158.

[2] انظر د. احمد عكاشة : علم النفس الفسيولوجي ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة ص25-64.

[3] انظر د. فرج عبد القادر فرج: أصول علم النفس الحديث ، الطبعة الثالثة 2000، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ص111.

[4] د.أحمد عكاشه المرجع السابق نفس الموضع.

ويفقده اليقظة [1]. وهو مايقطع بأن كل فعل أو تصرف أو انفعال أو تفكير له أساس غدي ، فالنمط النخامي يمتاز بضبط النفس والسيطرة عليها ، والنمط الدرقي يمتاز بسهولة الاستثارة والتهور والميل للعدوان ، والنمط الكظري يمتاز بسرعة الاستجابة وسرعة الاستثارة على الدوام ، والنمط الجنسي يمتاز بالخجل وسهولة الاستثارة للضحك أو البكاء ، ويرى الباحثان أنه في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وما توفره من إمكانية عرض صور أنماط جسدية مختلفة مما قد يدفع البعض من الجنسين لإظهار مفاتن جسده أو الشعور بالنقص بشكل عام خاصة عند إجراء المقارنة بينه وبين غيره ولا شك أن ذلك قد يكون سببا لسلوك طريق الإجرام أو يشجع عليه أو يسهل ذلك.

**المطلب الثاني**

**التكوين الغريزي**

تعرف الغرائز بأنها مجموعة الميول الفطرية الكامنة في النفس البشرية والتي توجه السلوك الإنساني إلى وجهة معينة ويمكن تقسيمها إلى نوعين:[2]

النوع الأول :غريزة حب الذات ويتفرع عنها غريزة الاقتناء والطعام وحب الاستطلاع وحب السيطرة والهرب والقتال والدفاع والخضوع .

والنوع الثاني: الغريزة الجنسية وما يترتب على انحرافاتها من سلوكيات وصور اجرامية .

وتعتبر الغرائز اساسا لشخصية الإنسان وتحدد سلوكه بشكل عام ومن ثم اذا حدث أي انحراف لهذه الغرائز سيؤدي الى اضطراب في السلوك وقد يكون سلوكا اجراميا .

اما عن النوع الأول فيؤدي الى ارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال ومنها السرقة الالكترونية والنصب الالكتروني .

اما النوع الثاني فتتخذ صور الشذوذ في احدى صور ثلاث:الهياج الجنسي ويعني ارتفاع درجة الاثارة الجنسية عند الرجل او المرأة وقد يدفع ذلك الى ارتكاب العديد من

[1] د.فرج عبدالقادر – المرجع السابق ص 113.

[2] د.مأمون محمد سلامه –أصول علم الإجرام والعقاب – ط5–1975–دار الفكر العربي ص49.

الجرائم الجنسية عن طريق استخدام الوسائل الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، والصورة الثانية صورة الانحراف الجنسي واهم مظاهره السادية وتعني الحاق الاذى بالأخرين اثناء الأتصال الجنسي وايضا المثلية وهي الميل نحو انسان من ذات الجنس او الحيوان او الاطفال او الرموز مثل الملابس الداخلية او خصلات الشعر مما يدفع الشخص لاستخدام الوسائل الالكترونية وسبل التواصل الاجتماعي لارتكاب هذه الجرائم [1].

ومما لاشك فيه أن الغرائز تؤثر تأثيرا كبيرا على الانسان وتدفعه إلى انتهاج سلوك معين فالغرائز هي التي تقف وراء سلوك الإنسان فالإنسان إما يسيطر على غرائزه فلا يتصرف إلا وفقا للقانون وإما أن يستجيب لغرائزه و ينفذ ما تدفعه إليه فيقع في المحظور فيكون سلوكه إجراميا مخالفا للقانون. ونلاحظ أنه من النادر أن تكون الغرائز النفسية مصدر للسلوك الإجرامي بالنسبة إلى اتجاهها الواعي بل على العكس مع ذلك فإنها تكون مصدرا للسلوك النافع للمجتمع أما الغرائز الحيوية فهي وحدها التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي في حالة شذوذها.[2]

كما يرى أنصار ذلك أن الدافع الجنسي من الدوافع الفطرية المهمة في حياة الإنسان والخطرة في ذات الوقت ، إذا تكمن خطورته من حيث مشروعية الطرق المستخدمة لإشباعه على اعتبار أن الدافع الجنسي محكوم بقيود عديدة من الناحية الأخلاقية والاجتماعية والثقافية ، مما يحتم اشباعه عن طريق الارتباط الشرعي والمتمثل بالزواج وبخلاف ذلك فإنه قد يولد لدى الشخص نية إجرامية لاشباعه عن طريق ارتكاب جريمة الاغتصاب .

كما يرى البعض أن نقص دافع الجوع ( الطعام ) في جسم الإنسان يؤدي إلى ظهور توترات معينة تحركه إلى مصدر الطاقة المعوض لها والمتمثل بالطعام وهنا يتعين على

[1] د.أحمد شوقي أبو خطوة – المرجع السابق –ص163.

[2] د. علي كمال : النفس وانفعالاتها وأمراضها وعلاجها ، دار واسط ، العراق (1988 )، ص 298

الإنسان اشباع حاجة الجسم من الطعام بالطرق المشروعة لأنه بخلاف ذلك قد يولد دافع الجوع لدى الإنسان نية إجرامية لارتكاب جريمة سرقة المال لسد حاجة الجسم من الطعام[1] .

ويرى الباحثان أن وسائل التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتويتر تمثلان مجالا خصبا لإثارة الغرائز عند إساءة استخدامهما خاصة مع ما يمكن أن توفره من صور وأفلام إباحية تثير الغرائز وتدفع لارتكاب الجرائم الجنسية بل والعديد من صور الإجرام المرتبطة بالغرائز بشكل عام.

**المطلب الثالث**

**القدرات العقلية (الذكاء)**

يقصد بالذكاء مجموعة من الامكانيات والقدرات التي تمكن الشخص من انتهاج سلوك معين في الحياة بما يتفق ويتلاءم مع ظروف بيئته المتغيرة، ومن هذه الامكانات الادراك والتذكر والتصور والتخيل وطريقة التفكير[2]، ويختلف قدر الذكاء من إنسان لآخر فمنهم العباقرة ومنهم متوسطو الذكاء ومنهم ضعاف العقول وحتى الأذكياء يختلفون في نوع الذكاء ودرجته، وقد اختلف الباحثون في تحديد الصلة بين الذكاء والظاهرة الاجرامية فمنهم من ينادي بوجود علاقة وثيقة بين الضعف العقلي والظاهرة الإجرامية ومنهم من ينفي وجود صلة بينهما.[3]

وعلى أية حال يمكن تقسيم الجرائم وفقا لمعيار الذكاء إلى جرائم ذكاء وجرائم غباء، فجرائم الذكاء تفترض قدرا كبيرا من الذكاء ومنها النصب والتزوير ومعظم الجرائم الاقتصادية وبالطبع فإن الجرائم الالكترونية ذات حظ وافر من حيث تطلبها لقدر كبير من الذكاء ، أما جرائم الغباء فيرتكبها أشخاص يقل مستوى ذكاؤهم عن المستوى العادي

[1] انظر : Abraham, Maslow( 1992 ) : Atheory of human motivation , published in psychological – review, New, York, No. 50, p.4.

[2] د.يسر أنور علي والدكتورة آمال عثمان- علم الإجرام والعقاب- ط1970 ص 195.

[3] د.عوض محمد – مبادئ علم الإجرام-مؤسسة الثقافة الجامعية – الاسكندرية –ط1980 ص191.

ولا تتطلب مهارات خاصة كالتسول والتشرد والدعارة وبعض جرائم العرض خاصة اغتصاب الأطفال وجرائم الحريق وقتل المواليد والسرقة والضرب والجرح وغيرها، ومما لاشك فيه أن وسائل التواصل الاجتماعي قد تكون وسيلة لارتكاب بعض هذه الجرائم كعرض صور فاضحة أو الترويج لشبكات الدعارة أو إجراء حوارات مع أشخاص غير معروفين.

ويرى الباحثان أن الذكاء قد يكون دافعا لارتكاب الجرائم باستخدام تلك الوسائل أيضا من باب التحدي أو كسب المال أو إثبات الذات أو الانتقام أحيانا وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق الأغراض الإجرامية.

ويشير البعض أن الظروف الاجتماعية التربوية والتي تتوفر للفرد هي التي تسمح لذكائه بالظهور أو الذبول ، وهي التي تتيح له أن يستخدم ذكاءه في النشاط الإيجابي ، أما إذا لم تكن هذه الظروف مواتية ، فإنها تطمس ذكاءه ، وقد يستغله في الجريمة أو الانحراف [1].

ويرى آخر على المستوى النظري أن ارتفاع الذكاء يؤدي إلى التوافق الاجتماعي ، حيث أن الذكي أكثر تبصرا في عواقب أفعاله ، لكن الواقع الفعلي لا يسند هذا التوقع النظري ، حيث نجد كثيرا من الأذكياء سيئ التوافق ، ويسببون مشكلات وأضرارا كثيرا لأنفسهم أو من يتعاملون معهم ، كالمنحرفين أو المجرمين ... إلخ . ويرجع هذا إلى أن التوافق الاجتماعي يرجع إلى صحة الفرد النفسية أكثر من أي شيء آخر [2].

**المطلب الرابع**

**الوراثة**

يقصد بالوراثة انتقال خصائص معينة من الأصل إلى الفرع بطريق التناسل ، ويذهب علماء الوراثة إلى أن الإنسان يخضع لقوتين متضادتين هما قوة الوراثة وتعمل على

[1] د. عبد الرحمن عيسوي ( 1989) : علم النفس الفسيولوجي ، دراسات في تفسير السلوك الإنساني ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ص252.

[2] د.فرج عبدالقادر – المرجع السابق ص115 وما بعدها.

أن يستمر الفرع في خصائص وسمات الأصل ، وقوة التطور وتعمل على الحد من تأثير قوة الوراثة بحيث تختلف صفات وسمات الفرع عن الأصل ونتيجة ذلك يوجد بعض التشابه بين السلف والخلف في بعض الصفات دون البعض فهل يمكن أن يرث الفرع الاستعداد الإجرامي كالأصل؟.[1]

من نتائج الدراسات العديدة والمتنوعة التي أجريت في هذا المجال يمكن القول بأن الوراثة ليست هي العامل الوحيد في ظاهرة الإجرام فهناك عوامل أخرى عديدة كما أن الاستعداد أو الميل الإجرامي الموروث عن الأصل لا يمكن أن يكون السبب الوحيد للإجرام إلا إذا تفاعلت معه وتضافرت عوامل أخرى عديدة فليس بلازم أن يكون ابن المجرم مجرما ولمن الميل للإجرام والاستعداد هو الذي يورث .[2]

ويرى الباحثان أنه بالنظر إلى اقتحام وسائل التواصل الاجتماعي أدق تفاصيل الحياة اليومية وما قد يراه الخلف من توجه السلف نحو سلوك إجرامي معين مستخدما وسائل الكترونية أو طريقة للتواصل الاجتماعي يجرمها القانون لكونها تشكل جريمة ،فإن تلك البيئة الخارجية مع الميل للإجرام الذي يورثه السلف للخلف أحيانا قد تدفع لانتهاج سلوك الجريمة ، مع الوضع في الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والأعراف والتقاليد.[3]

**المبحث الخامس**

**السن**

الثابت أن المراحل العمرية للإنسان يصاحبها نوعان من التغيير: تغيير داخلي يتعلق بالتكوين العضوي والنفسي ، وتغيير خارجي يتعلق بالبيئة والظروف الخارجية المحيطة بالإنسان.

[1] د.فوزيه عبدالستار – مبادئ علم الإجرام والعقاب – ط5–دار النهضة العربية –ص75.

[2] د.عوض محمد – المرجع السابق ص 142.

[3] يبدي الباحثان ملاحظتهما على ما تسببه وسائل التواصل الاجتماعي من تباعد أسري بين لأفراد الأسرة الواحدة برغم جلوسهم سويا في كثير من الأحيان.

وتؤثر التغييرات المصاحبة لكل مرحلة مما تقدم على السلوك الإجرامي في كل مرحلة، وقد قسم علماء الإجرام عمر الإنسان من ناحية السلوك الإجرامي إلى مراحل أربعة هي: مرحلة المراهقة ،ومرحلة الشباب ،ومرحلة النضوج ،ومرحلة الشيخوخة، وفيما يلي سنعرض للمراحل الأربعة على النحو التالي:

**مرحلة المراهقة:** وهي تمتد من الثانية عشرة إلى الثامنة عشرة ويتعرض فيها الشخص لتغيرات عضوية ونفسية وكذا لتأثير البيئة الخارجية وتنمو إفرازات العديد من الغدد والقوة البدنية وتنمو الغرائز ومنها الجنسية نموا ملحوظا دون وجود وسيلة للإشباع المشروع مما قد يدفع لارتكاب الجرائم الجنسية عن طريق استخدام الوسائل الالكترونية بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي أو الدخول للمواقع الإباحية لإشباع تلك الغرائز، أو عرض صور فاضحة لأنفسهم لإغراء الغير أو ربما تحت وطأة الابتزاز أو التهديد بعد الوقوع في حبائل الآخرين، فضلا عن أن عدم صقل الشخصية يجعل المراهقين أكثر عرضة للانقياد للغير والتأثر السريع بالأفكار والمعتقدات التي قد تشكل سلوكا إجراميا بواسطة الوسائل الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.[1]

كما يرى البعض أنها تتصف بزيادة معدلات السلوك الإجرامي وتحديدا من قبل الذكور نتيجة التغيرات الداخلية سواء كانت من الناحية البدنية أو النفسية أو العقلية من جهة فضلا عن تأثر الحدث بالعوامل الخارجية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ولعل أكثر الجرائم وقوعا من الأحداث خلال هذه المرحلة جرائم الأموال كالسرقة بسبب ازدياد متطلبات الحدث وكذلك جرائم الإيذاء البدني كالضرب والجرح نتيجة ازدياد .القوة البدنية فضلا عن جرائم الاعتداء على العرض لنشاط الغريزة الجنسية في هذه المرحلة[2].

[1] د.أحمد شوقي المرجع السابق –ص189.

[2] د. محمد زكي أبو عامر : دراسة في علم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية ، القاهرة ( 1982 )، ص 141

**مرحلة الشباب:** وهي المرحلة التي تمتد من الثامنة عشرة حتى الخامسة والعشرين وتتميز بانتهاء أزمة المراهقين والاستعداد لمرحلة الاستقرار ،وتتميز تلك المرحلة كما تدل الإحصاءات بارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم مقارنة بباقي المراحل، حيث يواجه الشخص فيها أعباء الحياة من زواج وغيره مما قد يدفعه تحت ضغط الحاجة إلى ارتكاب العديد من الجرائم الالكترونية مستقلة أو باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وقد يرتكب بعض هذه الصور بدافع الاندفاع والتهور.[1]

****مرحلة النضوج** : وهي تمتد من سن الخامسة والعشرين حتى الخمسين وتتميز بالاستقرار العام المهني والعائلي والمالي، ويتميز إجرام هذه المرحلة بغلبة جرائم السرقة وخيانة الأمانة ثم تهبط لتحل محلها جرائم النصب والاحتيال وبنهاية تلك الفترة تبدأ القوة البدنية في الضعف فلا يستطيع الشخص ارتكاب جرائم عنف غالبا ويلجأ لارتكاب جرائم الاعتداء على الشرف والاعتبار كالقذف والسب اشباعا لرغبته ،وبالطبع فالمجال الأخصب لذلك هو وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الالكترونية.[2]

ويرى البعض أن مرحلة النضج تمتد لفترة طويلة من حياة الإنسان إذ تمتد من إكمال الثامنة عشر إلى سن الخمسين وتعد هذه المرحلة من أخطر المراحل العمرية في حياة الإنسان من وجهة نظر علماء الإجرام نتيجة تأثر الإنسان بتغيرات داخلية من الناحية التكوينية ، فضلا عن مؤثرات البيئة الخارجية.[3]

كما يرى البعض هذا ويكون للسن ونوع الجنس خلال هذه المرحلة أثر كبير على السلوك الإجرامي سواء من الناحية الكمية أو النوعية فبالنسبة إلى الجانب الكمي تمتاز هذه المرحلة العمرية بارتفاع معدلات الإجرام مقارنة بالمراحل الأخرى من الناحية النوعية فإن الجرائم المرتكبة خلال هذه المرحلة[4] تتصف بتنوعها كجرائم القتل العمد

[1] د.عوض محمد- المرجع السابق –ص175.

[2] قد تدفع التجربة إلى ولوج بعض المواقع إما من باب الفضول أو للاستهداء بطريقة تيسر السبيل الإجرامي في هذه المرحلة.

[3] د. سعد حماد صالح : مبادئ علمي الإجرام والعقاب ، بدون مكان نشر (1982 )، ص 160

[4] المرجع السابق نفس الموضع.

والقتل الخطأ والشروع في القتل وجرائم الإيذاء البدني كالضرب أوا لجرح وجرائم السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة وجرائم الاعتداء على العرض وجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير وغيرها، هذا ويكون لنوع الجنس دور في ارتكاب بعض الجرائم دون غيرها مثلا جريمة الاغتصاب التي تقع من قبل الذكور وجريمة الإجهاض التي تقع من قبل الإناث وكذلك أحيانا في جرائم الإيذاء البدني والسرقة باستعمال القوة أو الإكراه أو السطو المسلح .فإنها تقع في الغالب من قبل الذكور لكون هذه الجرائم تتطلب قوة من الناحية البدنية[1]

**مرحلة الشيخوخة**: وهي تبدأ من سن الخمسين وتمتد حتى نهاية العمر وتتصف بضعف القوة البدنية والملكات الذهنية وفتور الغريزة الجنسية والتقلبات النفسية والعاطفية والشعور باليأس وعدم الاستقرار خاصة مع تقدم السن وانصراف الأبناء إلى أسرهم ويتصف إجرام هذه المرحلة بالبعد عن العنف فيلجأ فيه لارتكاب النصب لأن السرقة تستلزم قوة بدنية قد اضمحلت وتنتشر جرائم العرض كالاعتداء الجنسي على الأطفال نتيجة لانحراف الغريزة الجنسية وأيضا جرائم الاعتداء على الشرف والاعتبار لما فيها من تحقيق للذات.[2]

ومما لاشك فيه أن استخدام الوسائل الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي تمثل مناخا مناسبا لارتكاب مثل تلك الجرائم.

ويرى البعض أن مرحلة الشيخوخة تبدأ بعد سن الخمسين حتى نهاية العمر، ونتيجة التغير ات التي تصيب جسم الإنسان مثل ضعف القوة البدنية والعقلية وانخفاض نشاط الغريزة الجنسية فإن دافع النية نحو السلوك الإجرامي يصبح محدود النطاق سواء من الناحية الكمية أو النوعية إذ تقل الجرائم التي تتطلب القوة البدنية أو قدرا من الذكاء كجرائم القتل والإيذاء البدني والاعتداء على العرض وجرائم السرقة بإكراه وكذلك جرائم

[1] د. بشير سعد زغلول ( 2006) : دروس في علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 81 .

[2] ويرجع ذلك لسهولة الاتصال بالأطفال أو غياب الوعي الأسري أو فقدان شريكة الحياة.

النصب والاحتيال وغيرها ومع ذلك قد يستعين المجرم بوسائل أخرى لا تتطلب العنف كالقول والكتابة كما في جرائم القذف والسب .[1]

**المطلب السادس**

**الأمراض**

قطعت الدراسات والأبحاث عن وجود صلة بين الأمراض عموما وبين السلوك الإجرامي للفرد ويمكن تفسير ذلك بأن الأمراض التي تصيب الإنسان يمكن أن تؤدى لاضطرابات عقلية أو نفسية أو عضوية تسهل الإقدام على ارتكاب الجرائم كما أنها قد تؤثر على قدرته على العمل مما يدفعه لسلوك سبل الإجرام لتدبير المال اللازم لحاجاته ونفقاته، والأمراض عموما قد تكون عقلية وهي مايصيب الملكات الذهنية للإنسان باضطرابات أو خلل يؤثر على جانب الإدراك من شخصيته ومن تلك الأمراض انفصام الشخصية (الشيزوفرينيا) ،وجنون العقائد الوهمية(البارانويا) والصرع وجنون الهوس والاكتئاب ومنها مايعدم إرادة المريض بشكل دائم أو متقطع ، وكذا الهستريا والنورستنيا والقلق والسيكوباتية ، وأيضا الزهري والسل والحميات والتهابات أغشية المخ ،وقد قطعت الدراسات بوجود صلة بين الأمراض العقلية والنفسية والعضوية وبين الظواهر الإجرامية ، وقد يجد المريض ضالته المنشودة عن طريق التواصل الاجتماعي أو باستخدام الوسائل الالكترونية لتحقيق هدفه الإجرامي.[2]

**المطلب السابع**

**السلالة**

السلالة وراثة جماعية أو عامة لا تميز فردا عن آخر داخل الجماعة ،لكنها تميز جماعة كاملة عن غيرها من الجماعات أو شعبا بأكمله ومنها مايتصل بشكل الرأس ولون البشرة وطول القامة أو بالخصائص النفسية وطريقة التفكير وأنماط السلوك واختلاف المزاج

[1] د.يسر أنور علي والدكتوره آمال عثمان- المرجع السابق –ص169.

[2] د.مأمون سلامه – المرجع السابق –ص 147.

ومدى الاستجابة للمؤثرات الخارجية.[1]ولم تتوصل الدراسات والنتائج ذات الصلة إلى وجود علاقة مباشرة بين السلالة والإجرام اللهم سوى كونها عاملا مساعدا إذا صادف استعدادا فطريا للإجرام.[2]

ويرى الباحثان أنه مع التسليم بما تقدم إلا أن السلالة قد تكون مجالا خصبا للتحريض والعنصرية خاصة باستخدام الوسائل الالكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي إذا أسيئ استخدامها ناحية تلك الوجهة ولعل ما نلحظة هنا وهناك من التحريض ضد فئة أو طائفة باستخدام تلك الوسائل خير دليل على ذلك.

**المطلب الثامن**

**الجنس ( النوع)**

أكدت الإحصاءات الجنائية على وجود اختلاف بين إجرام الرجل والمرأة من حيث الكم أو النوع وذلك بسبب اختلاف التكوين العضوي والنفسي لكل منهما والدور الاجتماعي لكليهما،ويفسر ذلك باختلاف العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية المحيطة بالمرأة والتي تتميز بالسلبية حيث تكمن قوتها في البذل والعطاء عكس الرجل الذي يتصف بالفاعلية والنشاط ،وينعكس ذلك على طبيعة الإجرام باستخدام الوسائل الالكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي .[3]

ويرى الباحثان أنه من الممكن تستغل المرأة في الأعمال المنافية للآداب أو في المواقع الإباحية وكذا الرجل لكن المرأة عنصر جاذب لرواد تلك المواقع ، فضلا عن مكنة وقوعها فريسة في حبائل المتربصين خاصة إن كانت قليلة الخبرة وعديمة الاحتكاك، أو تأخرت فرص الزواج.

[1] د.فوزيه عبدالستار– المرجع السابق – ص 89.

[2] د.عوض محمد – المرجع السابق –ص 144.

[3] د.أحمد شوقي – المرجع السابق –ص 214.

## المطلب التاسع

## إدمان الخمر والمخدرات

يجمع علماء الإجرام على أن إدمان الخمر والمخدرات من العوامل البيولوجية المهيئة للسلوك الإجرامي وتكون دافعا لارتكاب العديد من الجرائم ، وفي هذا الصدد قد يكون لوسائل التواصل الاجتماعي أو استخدام الوسائل الالكترونية دور بارز سواء في الترويج لتعاطي هذه المواد أو ارتكاب الجرائم المتعلقة بها ومن ناحية تأثيرها على الفرد المتعاطي لها قد تسبب اضطرابات عضوية ونفسية وعصبية مما قد يبرز الغرائز أو يثيرها أو يجعل الفرد أكثر جرأة وعدم اكتراث للقوانين فيسهل عليه ارتكاب الجرائم ، ويبرز دور وسائل التواصل والوسائل الالكترونية هنا في تسهيل أو تهيئة ارتكاب تلك الجرائم وقد ترتكب جرائم أخرى بطريقة غير مباشرة وصولا إلى الهدف وهو الإشباع المتعلق بما يسببه الادمان على الخمر والمخدرات ومايصاحبه من تغيير في نمط السلوك وضعف الملكات والإدراك.[1]

ومما يجدر ذكره أن تعاطي المخدرات في ذاته ليس عاملا إجراميا إنما قد يكون عاملا مهيئا أو مساعدا إذا صادف ميلا إجراميا لدى المتعاطي.

ويرى الباحثان أن دور وسائل التواصل وكذا استخدامها بشكل غير سليم قد يودى بالشخص إلى هاوية ينزلق فيها إلى عالم غريب عنه أو تيسر عليه ولوجه مع صعوبة الخروج منه.

## المبحث الثاني

## عوامل الإجرام الخارجية ومدى تأثرها بوسائل التواصل الاجتماعي

تتعدد صور العوامل الخارجية المؤثرة في السلوك الإجرامي ومن أمثلتها العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وسنتناول في هذا المقام

[1] د.محمود نجيب حسني – دروس في علم العقاب– دار النهضة العربية – 1982–ص71.

الاجتماعية والثقافية بحسبان أنها الأقرب لموضوع البحث وهدفه ، وذلك في مطلبين متتاليين على النحو التالي:

## المطلب الأول

## العوامل الاجتماعية

يقصد بها مجموعة العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين غيره من الناس في جميع مراحل حياته ويختلط بهم مما يجعل تأثيرهم فيه وتأثره بهم موجها لسلوكه بشكل كبير ، والعوامل الاجتماعية عديدة نتناول أبرزها وهي بيئات مختلفة كبيئة الأسرة وبيئة المدرسة وبيئة العمل ، وسنتناول كل منها في فرع مستقل.

### الفرع الأول

### البيئة الأسرية

للبيئة الأسرية التي يحيا فيها الفرد تأثيرها القوي على سلوكه ونمط حياته وتكوين ملكاته ومهاراته، وذلك منذ نعومة أظفاره ، فإذا نشأ في بيئة قويمة بها التماسك والترابط والتوجيه وغرس القيم الأخلاقية والدينية نشأ صالحا قويما ، وإذا نشأ في بيئة مبعثرة متناثرة لاتقوم بدورها آنف البيان كان ذلك مدعاه لسلوك طريق الجرائم.[1]

وأظهرت الدراسات أن الأطفال الجانحين ينتمون لأسر متصدعة يسودها التفكك وعدم الوئام، والتصدع قد يكون ماديا وقد يكون معنويا فالمادي هو المترتب على غياب أحد الأبوين أو كليهما لأسباب عدة أما المعنوى فلا غياب ولكن علاقات سيئة بين الأبوين مع تواجدهما معا مما يؤدي إلى زيادة المشاحنات والتوتر داخل الأسرة.

وفي جميع الأحوال لا يعد التصدع الأسري ماديا كان أو معنويا سببا وحيدا للإجرام.[2]

ويرى الباحثان أن التصدع يتضح دوره باعتباره عاملا مهيئا لسلوك الجريمة خاصة إذا غابت الرقابة عن استخدام الأبناء والبنات لوسائل التواصل الاجتماعي والوسائل

[1] د.محمود نجيب حسني – المرجع السابق –ص188.

[2] د.عوض محمد – المرجع السابق –ص315.

الالكترونية، فالبديل لدى الأبناء والبناء هو الأصحاب أو الزملاء أو من يتلقفهم استغلالا لظروفه خاصة إن علم بها سعيا أو مصادفة ، ولا شك في أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي قد يكون بداية طريق الانحراف إلى هاوية الإجرام بكافة صوره .[1]

**الفرع الثاني**

**البيئة المدرسية**

المدرسة هي المهد الأول لتلقي القيم والمثل العليا بعد التهيئة المنزلية ، ومن ثم يجب على القائمين على شئونها إدراك حجم المهمة الملقاة عليها ، فبين الفعل ورد الفعل مطرقة وسندان لخلق نهج الطفل وتوجيه سلوكه وذلك بدءا من المناهج التعليمية وشخصية المسئول والمدرس ومدى استخدام العنف أو التوبيخ الذى قد يؤدي إلى نتائج سيئة أو على الأقل تطبيع الشخصية على نهج اللامبالاة وعدم المسئولية ، فضلا عن الشعور بالنقص والرغبة في المحاكاة بين أقران التلميذ قد يدفعه إلى استكمال هذا النقص عن طريق انتهاج بعض السلوكيات الاجرامية، كما أن ضعف المستوى التعليمي والتربوي للتلميذ قد يؤدي به للانحراف ومن ثم سلوك سبل الإجرام ،كما أن الفشل الدراسي له دور بارز إذ يؤدي للهرب والخروج للشارع ومرافقة غير الأسوياء أو سلوك سبل الإجرام لتعويض ذلك الفشل.[2]

ويرى الباحثان أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي خاصة فيما يعرف بتكوين المجموعات قد يساء استخدامه خاصة مع ما تقدم فيكون عاملا مهيئا لارتكاب الجرائم بتضافر ما تقدم وارتباطه ارتباط السبب بالنتيجة.[3]

[1] خاصة مع ملاحظة مدى تأتير الأصحاب والرفقاء في شخصية الأبناء واستيلائهم على معظم أوقاتهم حتى عند تواجدهم بالأسرة.

[2] د.أحمد شوقي – المرجع السابق – ص 252.

[3] من ذلك مثلا نشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل لإهانة زميل أو عنف مدرس أو ابتزاز آخرين.

**الفرع الثالث**

**بيئة العمل**

العمل بشك عام الأصل فيه أنه يحول بين الفرد وبين السلوك الإجرامي، ولكنه أحيانا يكون عكس ذلك ، وقد يتيح مجال العمل الفرصة لارتكاب بعض الجرائم سواء من رب العمل أو من العامل نفسه، فعلى سبيل المثال الطفل الفاشل دراسيا سيلجأ إلى تعلم حرفة للتكسب والعيش وبالطبع لن يبالي رب العمل بتلقينه القيم والأخلاق إنما سيكون همه الأكبر سير العمل ولو باستخدام العنف مع الطفل ، كذلك فإن الفشل في تعلم الحرفة سيزيد من فرص التوجه نحو السلوك الإجرامي بديلا عن الحرفة ، كما أن التعامل والاختلاط بأشخاص يكبرونه سنا يزيد من فرص تعلم سلوكيات إجرامية ربما يكون للوسائل الالكترونية دور بارز فيها (بالطبع بما يتلاءم مع قدر الإلمام بتقنيتها).[1]

ويرى الباحثان على صعيد آخر أنه قد تكون وسائل التواصل الاجتماعي هي وسيلة بيئة العمل فربما يلجأ الشخص لاستخدامها في ارتكاب الجرائم الالكترونية ضد آخرين أو حتى ضد صاحب العمل نفسه كالانتقام منه بتدمير البرامج أو الدخول لقواعد البيانات والعبث بها أو الاستيلاء عليها لابتزاز صاحب العمل بما يمثل جرائم سرقة أو خيانة أمانة والعديد من صور الإجرام.

**المطلب الثاني**

**العوامل الثقافية**

يقصد بالعوامل الثقافية مجموعه العوامل التي تحدد القيم المعنوية و الخلقية والعقائد الدينية في المجتمع و يشمل ذلك العادات والتقاليد و الخبرات وكافه المعارف و العلوم الانسانية في المجتمع و قد اهتم الباحثون في علم الاجرام بأثر العوامل الثقافية فذهب البعض الى تأثيرها المباشر على الاجرام وانها افسدت على الانسانية نقائها الاصيل

[1] في كثير من الأحيان لايكون رب العمل من ذوي الثقافة العالية مما يكون دافعا للاستهانة بكثير من المثل والقيم الأخلاقية عن طريق الوسائل الالكترونية أو وسائل التواصل الاجتماعي في حدود معرفته.

وزرعت الحقد في نفوس الناس وزودتهم بأوجه الانانية كما اثرت الكثير من المجرمين بأسلحة الدهاء والحيل لارتكاب الجرائم بوسائل مبتكرة وعكس ذلك يذهب فريق اخر الى ان العوامل الثقافيه وسيلة فعالة لمكافحة الظاهرة الاجرامية حيث انها ترتقي بالمثل والقيم والاخلاق وتبين الاثار السلبية للجرائم مما يكون حائلا بين افراد المجتمع و سلوك الجريمة وبين هذا وذاك سنتناول دور بعض العوامل الثقافية ومنها الدين ،التعليم ،وسائل الاعلام والرأي العام في الفروع الاتية[1] :

**الفرع الأول**

**الدين**

يقصد بالدين مجموعه العقائد والمعتقدات التي تستمد قوتها والزامها من مصدر غيبي هو الله سبحانه وتعالى والاصل العام انه بشكل عام للدين اثر في الحد من نسبة الجرائم لأنه يأمر بالخير و ينهى عن الشر و يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي الكرامة الانسانية واذا كان هذا هو الاصل العام فان التمسك الزائد بالدين والحرص على اتباع تعاليمه قد يؤدي في بعض الظروف الى ارتكاب الجرائم و مثال ذلك الاعتداء على اصحاب الاديان الاخرى او الشطط في فهم تعاليم الدين واحكامه او جعل التصدي للفتوى في العديد من المسائل أمرا ميسورا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتي باتت منبرا لمن لا منبر له وللقاسي والداني ولو لم يكن مؤهلا للفتوى وابداء الرأي .[2]

مما تقدم ان الدين له تأثير غير مباشر على نسبة اجرام المنتمين اليه ويرى الباحثان أن الأحداث المحيطة بالأمة العربية خير دليل على ذلك حيث يستخدم الدين كستار لاخفاء أغراض اخرى ولعل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو الاداة الفاعلة التي تحقق ذلك .

[1] د.أحمد شوقي – المرجع السابق – ص 270.

[2] د.عوض محمد – المرجع السابق – ص307.

**الفرع الثاني**

**التعليم**

لا يقصد بالتعليم هنا مجرد تلقين معلومات عن طريق القراءة والكتابة بينما يشمل ايضا التهذيب والتربية والتمسك بالمثل العليا و البث القيم الأخلاقية والاجتماعية ، وقد حاول الباحثين تحديد الصلة بين التعليم والظاهرة الاجرامية وانقسموا الى فرق ثلاث:

الاول: يذهب الى أن انتشار التعليم يحد من الظاهرة الاجرامية.

والثاني: يذهب الى انه لا يؤثر في الظاهرة الاجرامية سلبا او ايجابا.

والثالث: يذهب الى ان له تأثيرا مزدوجا بالسلب تارة وبالإيجاب تارة في حالات معينة واذا كان الامر كذلك فان الصلة بين التعليم وحجم الاجرام غير واضحة فإنها اكثر وضوحا بين التعليم ونوع الاجرام على النحو الذي قام به لومبوروزو وأكدته الدراسات والاحصاءات بعد ذلك حيث اجرت دراساته في احدى عشرة دولة اوروبية انتهى الى ان العلاقة عكسية بين جرائم القتل والسرقة في تلك الدول التي تتفاوت في نسبة انتشار التعليم فحيث ترتفع نسبة التعليم تقل معدلات جرائك القتل العمد وترتفع معدلات جرائم السرقة أما عندما تنخفض نسبة التعليم يحدث العكس وقد اكدت الدراسات اللاحقة صحة هذه النتائج حيث ان الاميين يقدمون على ارتكاب جرائك العنف التي تعتمد على القوة العضلية مثل القتل والسرقة بالإكراه والقذف والسب بينما يتخذ اجرام المتعلمين صورة جرائم النصب والاحتيال والغش في المعاملات والتهرب النقدي والجمركي وغش الادوية والتزوير والتزييف .[1]

ويرى الباحثان ان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الالكترونية يعد عاملا اساسيا في ارتكاب مثل هذه الجرائم بالنسبة للمتعلمين فهو المجال الخصب لارتكاب صور الجرائم انفة البيان باعتبارها جرائم مستحدثة او بعضها جرائم تقليدية تحتاج الى وسيلة الكترونية حديثة .

[1] د.محمود نجيب حسني – المرجع السابق – ص 158.

**الفرع الثالث**

**الرأي العام**

حكم الرأي العام يتمثل في نظرة غالبية افراد المجتمع الى الجريمة والمجرم وتصدر هذه النظرة بناء على مجموعة من القيم والعقائد التي تسود المجتمع وانه وان كان الاصل ان يستنكر الرأي العام ويحتقر المجرم الا انه في بعض الحالات قد لا يكون ذلك عند عدم المبالاة بالجريمة او التشجيع عليها او استحسانها وهو بذلك يكون دافعا لارتكاب الجريمة والصورة الاولى يكون فيه الرأي العام مانعا من ارتكاب الجريمة حيث ان الفرد بشكل عام سيسعى الى كسب احترام المجتمع والسير في فلك القيم والاخلاق مما يحول بينه وبين انتهاج السلوك الاجرامي ولكن على صعيد اخر يكون الرأي العام ذاته دافعا الى ارتكاب الجريمة اذا كان مستنكرا له وذلك بان يعيق تأهيل المجرم وانخراطه في المجتمع مرة اخرى وذلك في الحالات التي يلفظ غيها الرأي العام الجريمة والمجرم فتوصد امام المجرم سبل العيش الشريف مما يدفعه الى ارتكاب الجرائم مرة اخرى بل والعودة اليها بحيث يصبح مجرما عائدا يصعب تأهيله وانخراطه في المجتمع .[1]

ومن ناحية اخرى تتجلى صور الرأي العام غير المستنكر للجريمة اما في صورة عدم مبالاة أو استحسان لها فمن أمثلة عدم المبالاة جرائم النقد والضرائب حيث لايستنكرها الرأي العام ولا يعتبر من يرتكبها الرأي العام ومن امثلة الاجؤرائم التي يستحسنها الرأي العام حالة تعارض القاعدة القانونية مع النظرة الاجتماعية السائدة ومثال ذلك ان المشرع يجرم جرائم القتل ويعاقب عليها بعقوبات مشددة ولكن النظرة الاجتماعية السائدة في بعض الاماكن تشجع القتل وتستحسنه اذا كان اخذا بالثأر بل تبيحه وتشجع عليه وتعتبره شرفا وشجاعة وايضا حينما تصطدم القاعدة القانونية مع مصلحة المجتمع ومثال ذلك عندما يجرم القانون الوضعي الاعتداء على القوات المحتلة لإقليم الدولة

[1] د.أحمد شوقي – المرجع السابق – ص275.

ومع ذلك نجد النظرة الاجتماعية تستحسن السلوك الاجرامي الذي يرتكب ضد أفراد وادوات القوات المحتلة بل تستحسنه وتشجع عليه وتعتبره عملا بطوليا [1]

ومما تقدم يتضح أن نظرة المجتمع اللامبالية او المستحسنة للسلوك الاجرامي تزيد من الظاهرة الاجرامية .

**الخاتمة**

في نهاية هذا البحث الذي عرض فيه الباحثان للعوامل الدافعة للسلوك الإجرامي بشكل عام وفقا لما أسفرت عنه النتائج والدراسات المتخصصة ، وإسقاط ذلك إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وبيّن الباحثان مدى التأثير والتأثر في ارتكاب السلوك الإجرامي عن طريق الوسائل الالكترونية أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ، بما يستلزم تضافرا للجهود في كافة قطاعات المجتمع لمواجهة الأمر قبل استفحاله دون الاعتماد على جهة واحدة، ومن خلال ذلك انتهى الباحثان إلى عدة نتائج وتوصيات تتمثل في الآتي:

**النتائج:**

1- الوسائل الالكترونية عامل مهيئ للإجرام إذا صادفت ميلا له داخليا أو تأثرا بالعوامل الخارجية.

2- وسائل التواصل الاجتماعي برغم محاسنها إلا أنها قد تكون دافعا لارتكاب العديد من الجرائم خاصة مايعتمد عليها كوسيلة أساسية ، عند وجود استعداد لارتكاب الجرائم.

3- غياب الوعي الديني والأخلاقي له كبير الأثر في إساءة استخدامها.

4- عدم وجود كفاءات متخصصة للرقابة والتوجيه.

[1] وفي كثير من الأحيان يكون لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في الحث على السلوك الإجرامي خاصة عند غياب الرقابة وتغلغل الرواسخ القبلية والعائلية والطائفية في المجتمع.

5- تأثيرها بالغ في الفرد والمجتمع لذا ينبغي اغتنامه للمصلحة العامة والتوجيه السليم للسلوك الفردي.

**التوصيات:**

1- تشجيع الدراسات البحثية المشتركة بين علم النفس والقانون الجنائي في مجال دراسة السلوك الانساني لأن دراسة هذا السلوك هي ليست محط اهتمام علم النفس فقط وانما القانون أيضا على اعتبار ان القانون هو العلم الذي يعمل على تقنين ذلك السلوك.

2- ضرورة تكاتف كافة المؤسسات المجتمعية والنهوض بدورها في توجيه السلوك ومجابهة الجرائم بكافة صورها.

3- غرس القيم والمبادئ في نفوس الآخرين الأقل سنا وخبرة.

4- تأهيل وتدريب عناصر من الجهات المعنية للرقابة والتوجيه وكيفية التعامل مع الجرائم التي ترتكب بواسطة الوسائل الالكترونية أو وسائل التواصل الاجتماعي.

5- تغليظ العقوبات وإنفاذها على من ينتهك حقا أو مصلحة يحميها القانون مستخدما وسائل التواصل الاجتماعي.

**مراجع البحث:**

- Abraham, Maslow( 1992 ) : Atheory of human motivation , published in psychological review, New, York.

1-د.أحمد شوقي أبو خطوة – أصول علمي الإجرام والعقاب – ط2001-مطبعة الإيمان.

2- د.أحمد عكاشة : علم النفس الفسيولوجي ، الطبعة الخامسة 1980، دار المعارف ، القاهرة .

3- د.بشير سعد زغلول : دروس في علم الإجرام ، دار النهضة العربية 2006، القاهرة.

4-د. سعد حماد صالح : مبادئ علمي الإجرام والعقاب ،1982 د.ن.

5- د.سليمان عبد المنعم أصول علم الاجرام والجزاء ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1996، بيروت .

6- د.عبد الرحمن عيسوي علم النفس الفسيولوجي ، دراسات في تفسير السلوك الإنساني ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى 1989 :، الإسكندرية.

7-د. علي كمال : النفس وانفعالاتها وأمراضها وعلاجها ، دار واسط 1988، العراق.
11-د.عوض محمد – مبادئ علم الإجرام – مؤسسة التقافة الجامعية – 1980-الاسكندرية.0
12-د.مأمون محمد سلامه – أصول علم الإجرام والعقاب –ط5 -1975-دار الفكر العربي.
13- د.محمد زكي أبو عامر : دراسة في علم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية 1982، القاهرة .
15- د.محمد عماد فضلي : أسرار الطب النفسي ، القاهرة ، كتاب اليوم الطبي ، 1988-مؤسسة أخبار اليوم.
14- د.محمود نجيب حسني – دروس في علم العقاب – دار النهضة العربية – 1982- القاهرة.
15-د. فرج عبد القادر فرج : أصول علم النفس الحديث ، الطبعة الثالثة 2000، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية .
15- د.فوزيه عبدالستار- مبادئ علم الإجرام والعقاب – ط5-1985 دار النهضة العربية.
16- د.يسر أنور علي ود.آمال عثمان-علم الإجرام وعلم العقاب – 1970–دار النهضة العربية .